

يوليو 2025م



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

تقرير حول

المكانة العالمية لصادرات المملكة



قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

المحتويات

4	مقدمة.....
5	المحور الأول: اتجاهات صادرات المملكة
12	المحور الثاني: تحديات الصادرات بالمملكة.....
15	المحور الثالث: جهود المملكة لتنمية الصادرات
20	المحور الرابع: فرص زيادة صادرات المملكة.....
28	المراجع :

مقدمة

تتمتع صادرات المملكة بمكانة متميزة على المستوى العالمي لاسيما الصادرات المعدنية إذ تلعب دور فاعل في سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية وفي هذا الصدد تطمح حكومة المملكة إلى تنمية الصادرات غير النفطية سعياً منها لتحقيق اقتصاد مزدهر وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030م ، ومن هذا المنطلق سيتم تسليط الضوء في هذه الورقة على المكانة العالمية لصادرات المملكة، وتتكون ورقة العمل من أربعة محاور هم:

المحور الأول
اتجاهات صادرات المملكة

المحور الثاني
تحديات الصادرات بالمملكة

المحور الثالث
جهود المملكة لتنمية الصادرات.

المحور الرابع
فرص زيادة صادرات المملكة

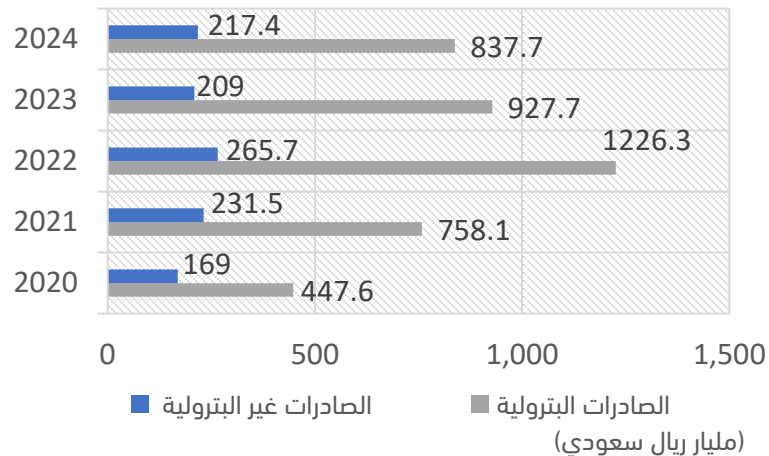
المحور الأول اتجاهات صادرات المملكة



أهم صادرات المملكة العربية السعودية إلى دول العالم

- تتنوع السلع التي تصدرها المملكة العربية السعودية إلى دول العالم، ومن أهمها : المنتجات المعدنية، ومنتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها، بالإضافة إلى لدائن ومطاط ومصنوعاتها، بجانب معدات النقل وأجزائها، وغيرها من السلع.

تطور صادرات المملكة العربية السعودية إلى العالم، خلال الفترة (2020 - 2024م)



المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

تطور صادرات المملكة العربية السعودية إلى دول العالم

- بلغت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى العالم عام 2024م حوالي 1146 مليار ريال سعودي، مقابل حوالي 1200 مليار ريال عام 2023م، وحوالي 652 مليار ريال عام 2020م.
- انخفضت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى دول العالم، عام 2024م بحوالي 54.4 مليار ريال سعودي مقارنة بعام 2023م، كما تراجع بحوالي 493.7 مليار ريال مقارنة بعام 2020م.
- تراجع معدل نمو صادرات المملكة العربية السعودية إلى دول العالم عام 2024م بنسبة 4.5% عن العام السابق، كما ازداد معدل نموها بنحو 75.7% مقارنة بعام 2020م.

أهم صادرات المملكة العربية السعودية إلى العالم، عام 2024م

القيمة (مليار ريال سعودي)	اسم السلعة المصدرة
842.4	المنتجات المعدنية
78.6	منتجات الصناعات الكيماوية
72.4	لدائن ومطاط ومصنوعاتها
42.7	آلات وأجهزة آلية ومعدات كهربائية وأجزائها
38.3	عربات، طائرات، بواخر، ومعدات نقل مماثلة
10.5	منتجات صناعة الأغذية، مشروبات وتبغ

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

اتجاهات صادرات المملكة

الدول الآسيوية الوجهة الأكبر لصادرات المملكة

- جاءت الدول شرق وجنوب آسيا في صدارة مجموعات الدول التي صدرت لها المملكة عام 2024 والتي تجاوزت قيمتها حوالي 56.1% من صادرات المملكة، بينما حلت دول غرب آسيا وآسيا الوسطى ثاني أكبر مجموعة دول صدرت لها المملكة عام 2024، وجاءت الدول الأوروبية ثالث أكبر سوق اتجهت له صادرات المملكة عام 2024.

صادرات المملكة إلى العالم حسب مجموعات الدول عام 2024 (مليار ريال سعودي)

مجموعة الدول	الصادرات
دول شرق وجنوب آسيا	642.8
دول غرب آسيا وآسيا الوسطى	194.2
الدول الأوروبية	164
دول أمريكا الشمالية	53.9
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	13.2
دول شمال إفريقيا	44.9
دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	28.3
أوقيانوسيا	4.3
مناطق أخرى	0.4

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

أهم عشر وجهات لصادرات المملكة السلعية عام 2024م (مليار ريال سعودي)

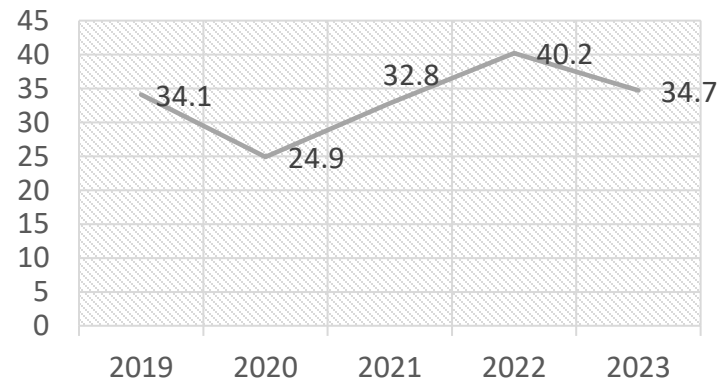


تابع- اتجاهات صادرات المملكة

مساهمة ملحوظة لصادرات المملكة في الناتج المحلي الإجمالي

- حققت المملكة على مدار السنوات الأخيرة نسب متميزة في مؤشر نسبة مساهمة صادرات المملكة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت حوالي 34.7% عام 2023، ما يقارب من ثلث الناتج المحلي ناتج عن صادرات المملكة من السلع والخدمات .

تطور نسبة مساهمة صادرات المملكة السلعية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (2019- 2023م) (%)



المصدر : البنك الدولي.

هيكل الصادرات السلعية

حصة صادرات المنتجات المعدنية من إجمالي صادرات المملكة السلعية عام 2024.

73.5%

حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي صادرات المملكة السلعية عام 2024.

16.5%

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

معدلات نمو الصادرات

معدل النمو السنوي المركب لإجمالي صادرات المملكة خلال الفترة 2019-2023.

6.6%

معدل النمو السنوي المركب لصادرات المملكة غير النفطية خلال الفترة 2019-2023.

4.4%

المصدر : الهيئة العامة للتجارة الخارجية..

تابع- اتجاهات صادرات المملكة

تطور صادرات الخدمات للمملكة العربية السعودية إلى دول العالم

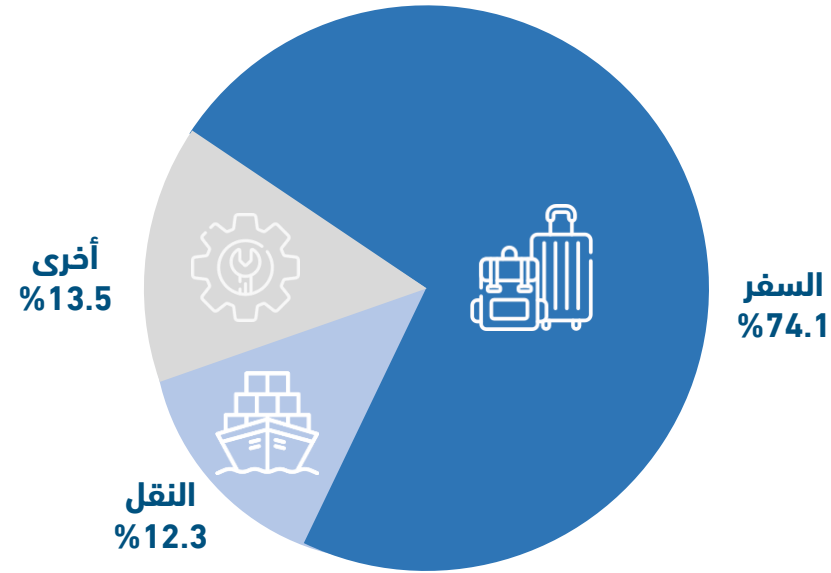
- جاءت قطاعات السفر والنقل في مقدمة صادرات الخدمات للمملكة إذ يمثلان حوالي 86.4% من جملة صادرات الخدمات يليهما قطاعات والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة، وخدمات الاتصالات، والخدمات المالية .

صادرات المملكة من الخدمات إلى العالم عام 2024 (مليار ريال سعودي)

الصادرات	مجموعة الدول
153.6	السفر
25.7	النقل
8.9	السلع والخدمات الحكومية غير مدرجة في موضع آخر
5.5	خدمات مالية
6.4	خدمات الاتصالات
3	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
3.8	خدمات التشييد
0.3	خدمات أخرى

المصدر : البنك المركزي السعودي.

السفر والنقل يستحوذان على الحصة الأكبر من صادرات الخدمات عام 2024م



المصدر : البنك المركزي السعودي.

تابع- اتجاهات
صادرات المملكة



التحليل الرباعي لصادرات المملكة

اتجاهات صادرات المملكة



التهديدات

- ❑ وضع الأسواق الأوروبية اشتراطات تعيق نفاذ الصادرات السعودية مثل اشتراطات الامتثال البيئي، واشتراطات الجودة.
- ❑ وجود منافسة قوية من الدول الصناعية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي تصدر منتجاتها بتكلفة أقل.
- ❑ اتجاه الدول الصناعية الكبرى إلى فرض تعريفات جمركية أو حواجز تجارية في الأسواق الدولية التي قد تعوق تدفق السلع السعودية إلى بعض الأسواق العالمية.
- ❑ التقلبات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي وأهمها انخفاض أسعار النفط.



الفرص

- ❑ موقع استراتيجي مميز يربط بين ثلاث قارات يؤهل المملكة لتكون مركز لوجستي إقليمي وعالمي.
- ❑ وجود عدد من الاتفاقيات التجارية التي تربط المملكة مع شركائها التجاريين على المستوى الإقليمي والدولي.
- ❑ وجود فرص لتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية ودول الاتحاد الأوروبي لاسيما عقب فرض الولايات المتحدة رسوم جمركية قياسية على تلك الدول.



نقاط الضعف

- ❑ ضعف التنوع في المنتجات المصدرة حيث تتسم صادرات المملكة بالتركز الكبير على الصادرات المعدنية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، واللدائن.
- ❑ تحديات تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة لتوسيع نشاطاتها التجارية الدولية وزيادة مساهمتها في سلاسل التوريد والإمداد.
- ❑ وجود بعض التحديات في البنية التحتية للصادرات غير النفطية: تحتاج بعض القطاعات غير النفطية إلى تطوير البنية التحتية لزيادة قدرتها التصديرية.
- ❑ محدودية العلامات التجارية المعروفة عالمياً سواء المنتجات أو الخدمات المصدرة.



نقاط القوة

- ❑ اتجاه المملكة نحو التنوع الاقتصادي، وتعزيز الاقتصاد غير النفطي مما يزيد من مساهمة المملكة في سلاسل التوريد.
- ❑ استثمارات كبيرة مخصصة لتطوير البنية التحتية لا سيما الموانئ والمطارات.
- ❑ تبني حكومة المملكة لبرامج واعدة لدعم لنفاذ صادرات المملكة إلى الأسواق الخارجية مثل برنامج حوافز، ودعم حل البيئة التصديرية.
- ❑ وجود بنية رقمية متطورة مصنفة الرابعة عالمياً تساعد على زيادة صادرات الخدمات.

مقارنة دعم الصادرات في المملكة بدول مجلس التعاون

تقدم دولة الإمارات دعم للمشروعات يصل إلى 100% من تكلفة المشاركة في المعارض الدولية من خلال أذرعها التنفيذية لتنمية الصادرات في مقدمتها مؤسسة دبي لتنمية الصادرات، ومكتب أبو ظبي للتصدير، بالإضافة إلى التسهيلات اللوجستية والإجرائية الكبيرة.



يقوم جهاز دعم الصادرات العماني (إثراء) بتغطية نحو 50% من تكاليف التصدير، بالإضافة إلى عدد من البرامج التحفيزية تشبه كثيرًا البرامج الموجودة بالمملكة العربية السعودية.



تعمل قطر على تنمية صادراتها من خلال وكالة تنمية وترويج الصادرات (تصدير)، وبنك قطر للتنمية يقدمان دعم مالي وفني للمشروعات المصدرة لكن دون نسبة ثابتة من إجمالي التكاليف وفقًا لكل مشروع على حدى.



تقدم هيئة تنمية الصادرات السعودية دعم كبير وسخي للمشروعات المصدرة سواء دعم مالي أو فني حيث يصل الدعم المالي إلى 50% من تكاليف التصدير، بجانب برامج التدريب والربط التجاري والاستشارات وبرامج تمويل وتحفيز الصادرات بهدف تنمية الصادرات الصناعية وصادرات القطاعات غير النفطية.



تقوم مملكة البحرين بدعم صادراتها الوطنية من خلال برنامج تمكين وهو برنامج رائد يقوم على دعم رواد الأعمال لتصدير منتجاتهم بنسبة دعم تصل إلى 50% من إجمالي التكاليف.



يتم تقديم الدعم في الكويت من خلال صندوق دعم تنمية الصادرات الكويتية، ومؤسسة ضمان الصادرات الكويتية حيث يتركز الدعم بشكل رئيس على الضمانات الائتمانية، والتمويل.



تابع- اتجاهات
صادرات المملكة

المحور الثاني تحديات الصادرات بالمملكة



التحديات اللوجستية والفنية تحول دون نمو الصادرات

توجد عدد من التحديات التي تعوق نمو صادرات المملكة خاصة صادرات المملكة غير النفطية ونفاذ صادرات المملكة إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على نمو الاقتصاد غير النفطي، وكذلك يثبط من تحقيق المستهدفات الوطنية لخلق اقتصاد مزدهر وفي هذا السياق سيتم تناول أبرز تلك التحديات على النحو التالي:



« **ارتفاع تكاليف الشحن والنقل لاسيما النقل البحري والجوي** فقد ألقت أحداث البحر الأحمر بظلالها على أسعار شحن الصادرات السعودية بجانب ارتفاع تكاليف تأمين الشحنات المصدرة عبر الوسائل البحرية.



« **ضعف تنوع المنتجات والسلع المصدرة** حيث تتسم بارتفاع نسب التركيز في السلع المصدرة، بالإضافة إلى انخفاض نسب تصدير المنتجات والسلع ذات عالية التقنية، والإلكترونيات والسيارات والطائرات وغيرها من السلع.



« **عدم الالتزام بالمعايير الفنية للأسواق الدولية بسبب ارتفاع تكاليف شهادات الجودة والمطابقة على الشركات** مما يضعف من تنافسية الصادرات السعودية ورفضها في الأسواق الخارجية بسبب عدم الحصول على شهادات الجودة والمطابقة.

تحديات الصادرات بالمملكة

التحديات اللوجستية والفنية تحول دون نمو الصادرات



« **محدودية سلاسل التوريد الإقليمية** حيث هناك حاجة ملحة إلى تطوير سلاسل التوريد والتوزيع القوية التي تسهل عمليات التصدير، خاصة نحو شرق إفريقيا وآسيا الوسطى.



« **ضعف ثقافة التصدير لدى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة** حيث يَنصب تركيز تلك الشركات على السوق المحلي على الرغم من وجود فرص تصديرية واعدة، ومربحة في الأسواق الإقليمية والدولية.



« **التركز الشديد لصادرات الخدمات في خدمات السفر والنقل** بينما تغيب خدمات تصديرية ذات قيمة مضافة عالية مثل صادرات الملكية الفكرية، بالإضافة إلى ضعف صادرات الخدمات المالية، والتكنولوجية.

تحديات الصادرات بالمملكة

المحور الثالث جهود المملكة لتنمية الصادرات





« تسعى هيئة تنمية المصادر إلى زيادة صادرات المملكة غير النفطية، والترويج للمنتجات السعودية بهدف تسهيل نفاذها إلى الأسواق الدولية، وذلك من خلال آليات متعددة أبرزها برنامج صنع في السعودية.

صناعة سعودية



1- برنامج صنع في السعودية

« برنامج وطني أطلقته هيئة تنمية المصادر السعودية عام 2021 كجزء من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في المملكة؛ بهدف تحفيز الصناعات الوطنية وتعزيز نفاذ صادرات المملكة إلى الأسواق العالمية.

« وفي إطار برنامج صنع في السعودية تمّ بناء علامة صناعية وتجارية موحدة بهدف توفير فرص واعدة للشركات، وتوسيع نطاق أعمالها والترويج لمنتجاتها محليًا وعالميًا.

« كما يسهم البرنامج بشكل محوري في تحقيق رؤية المملكة 2030 وذلك عن طريق دعم المحتوى المحلي وتوجيه القوة الشرائية نحو المنتجات والخدمات المحلية وصولاً إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 في المئة وفي النهاية رفع نسبة الصادرات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى نحو 50 في المئة بحلول 2030.

جهود المملكة
لتنمية الصادرات



2- برنامج تحفيز الصادرات (الحوافز)



أطلقت هيئة تنمية الصادرات برنامج تحفيز الصادرات السعودية (الحوافز) عام 2019 بهدف تقديم حوافز تصديرية متوافقة مع لوائح منظمة التجارة العالمية؛ لدعم المادي للأنشطة المتعلقة بالتصدير مثل: الإدراج في منصات التجارة الإلكترونية، المشاركة الفردية في المعارض الدولية، شهادات المنتجات، التسويق والإعلان، تسجيل المنتجات، تسهيل زيارات المشترين المحتملين، توفير الخدمات الاستشارية في التصدير، الدعم القانوني، والتدريب المتخصص.



شروط الانضمام لبرنامج تحفيز الصادرات:

- ☐ أن يكون العميل قد أكمل تقييم جاهزية التصدير، وأن تكون جميع منتجاته من المنتجات غير الممنوعة من التصدير
- ☐ أن تكون منشأة العميل قد أتمت ستة أشهر أو أكثر على القيام بنشاطها منذ إنشائها.
- ☐ ألا يكون على العميل أي التزامات مالية للهيئة.
- ☐ ألا تكون منشأة العميل تحت التصفية أو الإفلاس.
- ☐ ألا يكون على منشأة العميل حظر نشاط.

تابع- جهود
المملكة لتنمية
الصادرات

يهدف بنك التصدير والاستيراد السعودي إلى تعزيز تنمية الصادرات السعودية غير النفطية وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية في مختلف القطاعات، وذلك من خلال تقديم حلول ائتمانية لتمويل الصادرات، والضمانات، وتأمين ائتمان الصادرات بمزايا تنافسية، وذلك ضمن أهداف ومرتكزات رؤية المملكة 2030 المعنية بزيادة نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي، وفي هذا السياق تتمثل جهود لتنمية الصادرات السعودية في الخدمات التالية:

1- الخدمات المالية

« يقوم البنك بتقديم الدعم للمصدر المحلي من خلال برنامج تأمين ائتمان الصادرات سواء كان التأمين لوثيقة شاملة او وثيقة محدد، أو إجراء اعتمادات مستندية غير معززة، أو تأمين الاستثمار وغيرها من خدمات تأمين الصادرات.

« كما يوفر البنك عدد من منتجات التمويل الهامة للمصدرين منها على سبيل المثال لا الحصر خدمة الخصم لتسريع حصول المصدرين على مستحقاتهم، أو منح تمويل ما قبل التصدير، أو تمويل سلسلة التوريد، بالإضافة إلى تمويل المشتري الدولي لتمكين المصدرين الدوليين من شراء الصادرات السعودية بكل سهولة، يضاف إلى ما سبق إتاحة البنك خطوط التمويل المحلية والدولية.

2- الخدمات غير المالية

« يتيح البنك عدد من الخدمات غير المالية للمستوردين والمصدرين على حد سواء حيث تتمثل في مجموعة متنوعة من البرامج والحلول المخصصة لبناء قدرات المنشآت سعياً لتمكين مجتمع الأعمال من تصدير واستيراد السلع والخدمات السعودية إلى الأسواق الدولية. وتشمل الخدمات غير المالية تقديم الدراسات والاستشارات، والتدريب، ونقل المعرفة وأفضل الممارسات والخبرات لإدارة وتنمية الأعمال الدولية، والتعريف بالإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالتصدير.

تابع- جهود
المملكة لتنمية
الصادرات



2- الملحقيات التجارية

تؤدي الملحقيات التجارية دور هام في تعزيز نفاذ صادرات المملكة في الأسواق الدولية من خلال التالي:

□ المساهمة في تمكين نفاذ الصادرات السعودية للخارج بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص، وإزالة الفرص التجارية للقطاعين الحكومي والخاص.

□ المساهمة في تيسير التجارة وحل التحديات التي تعيق نفاذ تجارة المملكة للخارج، ومتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها في الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية.

□ تقديم الدعم الفني للقطاع الخاص السعودي والمساهمة في التوعية بموضوعات التجارة الدولية وتعظيم استفادته من الاتفاقيات التجارية والامتيازات الممنوحة فيها والالتزامات المترتبة عليها والفرص التي تتيحها.

1 - الاتفاقيات التجارية

أبرمت المملكة عدد من الاتفاقيات التجارية لزيادة نفاذ صادرات المملكة إلى الأسواق الدولية ومن أبرزها:

- اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (دول الافتا).
- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون مع سنغافورة.
- الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى).



تابع- جهود
المملكة لتنمية
الصادرات

المحور الرابع فرص زيادة صادرات المملكة



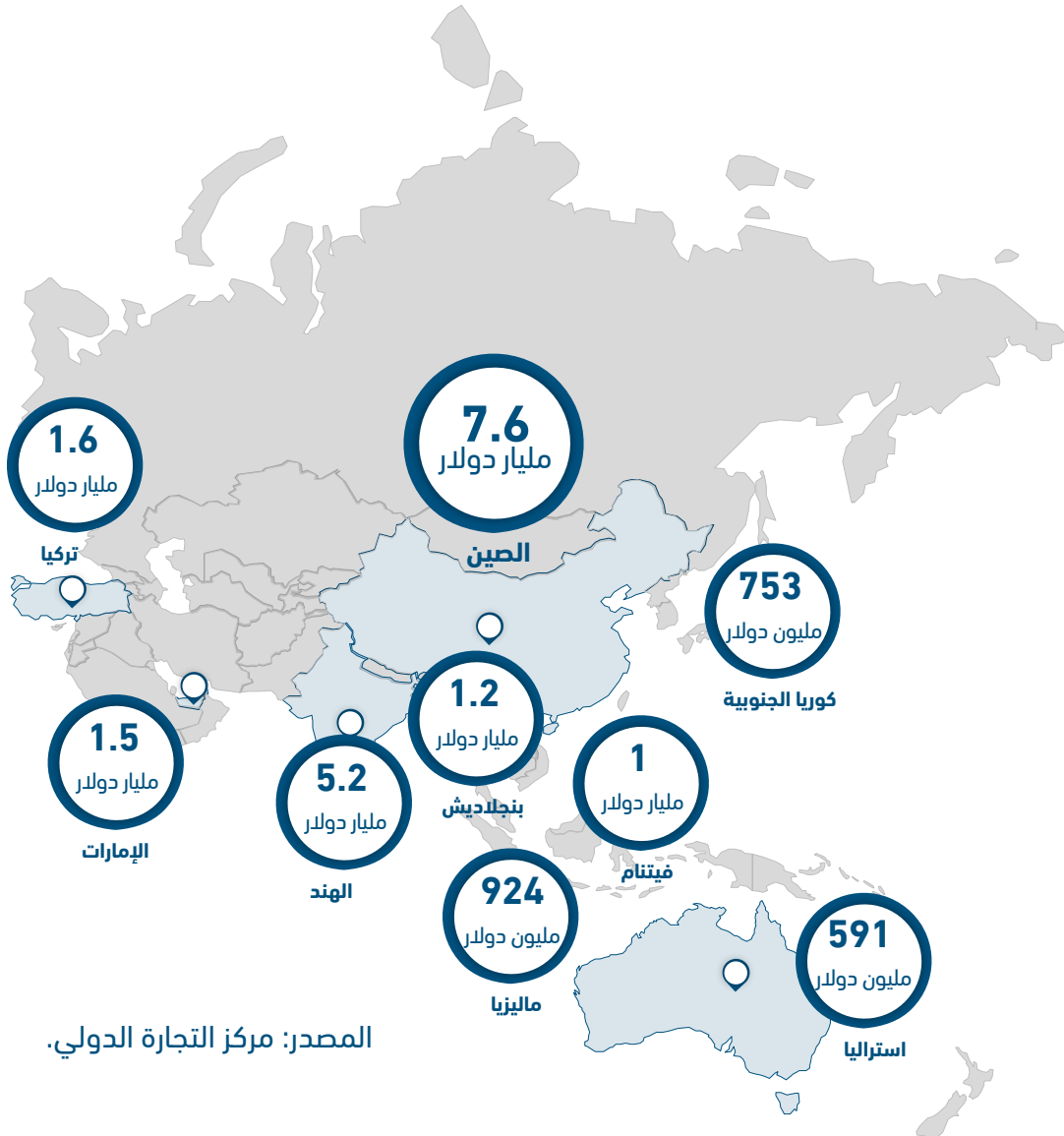
فرص تنمية صادرات المملكة السلعية

توجد فرص واعدة لنفاذ صادرات المملكة إلى دول العالم المختلفة لاسيما زيادة الصادرات إلى دول قارة آسيا والدول الأوروبية حيث تعتبر أسواق جاذبة للصادرات السعودية وغيرها من القارات، وفي هذا الإطار سيتم استعراض الفرص التصديرية غير المستغلة لأبرز الدول في قارات العالم وكذلك قيمتها فيما يلي

فرص زيادة صادرات
المملكة

فرص التصدير الواعدة في آسيا

خريطة فرص التصدير غير المستغلة في آسيا



المصدر: مركز التجارة الدولي.

تعتبر قارة آسيا أكثر قارة متاح بها فرص لزيادة صادرات المملكة لاسيما في دولتي الصين والهند إذ يمكن زيادة صادرات المملكة إلى دولة الصين بنسبة 54.3% مقارنة بالمستويات المحققة فعليًا، كما توجد إمكانية لزيادة صادرات المملكة إلى الهند بنحو 50.7% مقارنة بالمستويات الحالية.

أما على مستوى منطقة الخليج يعد سوق الإمارات العربية المتحدة أحد أهم أسواق التصدير بالنسبة للمملكة إذ يمكن زيادة الصادرات إليها بنحو 73.6%، تليها سلطنة عمان التي بها فرص تصدير غير مستغلة تصل قيمتها إلى 317 مليون دولار.

ومن أهم منتجات التصدير ذات الفرص الواعدة:

توجد فرص مربحة لزيادة صادرات المملكة إلى الصين وذلك لمنتجات مرتبطة بصناعات الطائرات والمركبات الفضائية وأجزائها لتصل قيمتها إلى 110 مليون دولار، مقارنة بالمستويات الحالية التي تبلغ حوالي 3 ملايين دولار، بالإضافة إلى فرص تصدير المنتجات الغذائية التي يتوقع أن تصل قيمتها إلى 45 مليون دولار مقارنة بنحو 1.3 مليون دولار.

بالإضافة إلى دولة الهند التي يمكن زيادة صادرات الأسمدة إليها لتصل إجمالي صادرات الأسمدة إلى 2.5 مليار دولار مقارنة بنحو 1.4 مليار دولار، وكذلك فرص لزيادة تصدير الفاكهة لتصل إلى 106 مليون دولار مقارنة بنحو 10 مليون دولار.

تابع- فرص زيادة صادرات المملكة

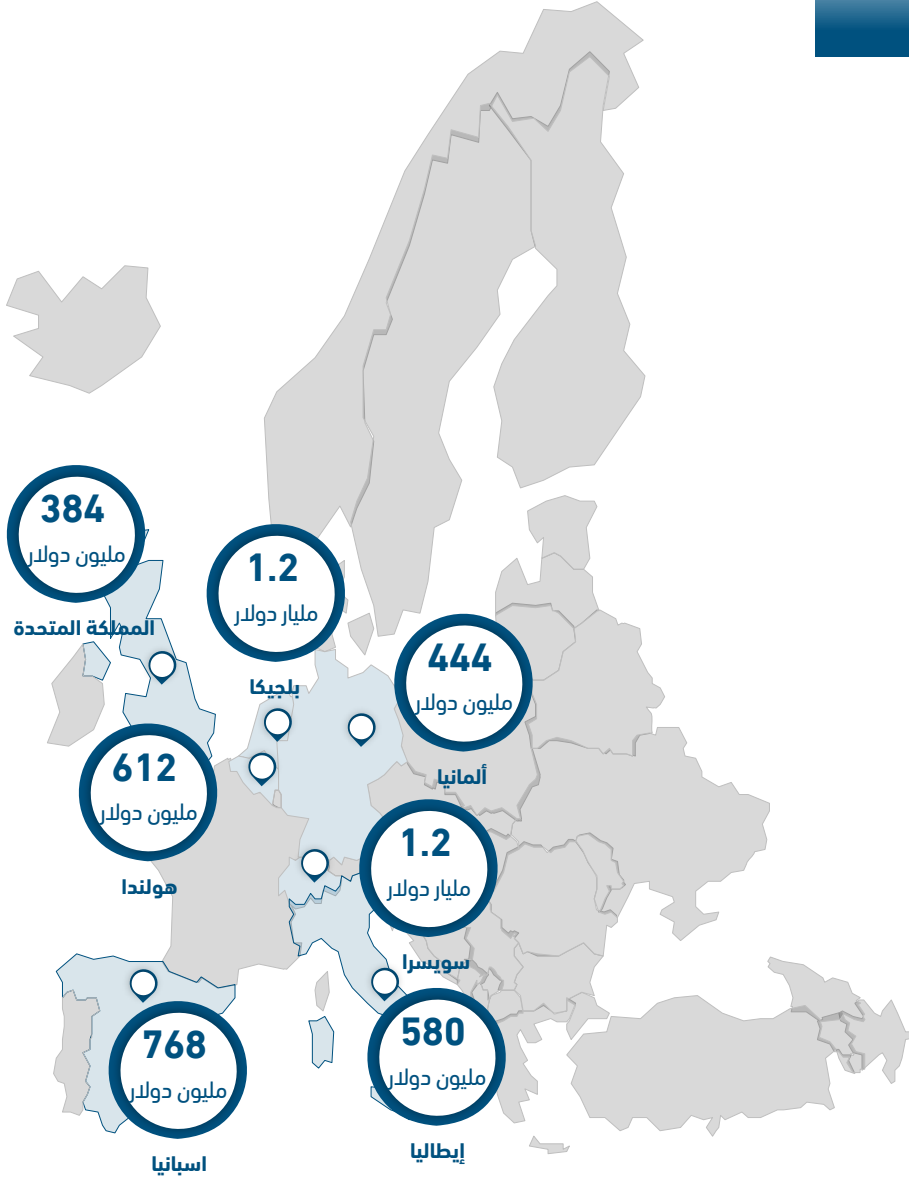
فرص التصدير الواعدة في أوروبا

يوجد في قارة أوروبا عددًا من أسواق التصدير ذات التنافسية الكبيرة بالنسبة للمملكة لاسيما مناطق وسط وجنوب القارة الأوروبية، وبالتحديد في سويسرا، وإسبانيا وإيطاليا، حيث توجد فرص تصدير غير مستغلة في سويسرا بقيمة 1.2 مليار دولار، بالإضافة إلى فرص غير مستغلة في إسبانيا تصل إلى 768 مليون دولار، بجانب ذلك قدرت تلك الفرص في إيطاليا بحوالي 580 مليون دولار.

ومن أهم منتجات التصدير ذات الفرص الواعدة:

تعد دولة سويسرا واحدة من الأسواق الواعدة للمصدرين في المملكة لزيادة صادرات عدد من السلع منها على سبيل المثال المعادن الثمينة لتصل قيمتها إلى 900 مليون دولار مقارنة بحوالي 414 مليون دولار، بالإضافة إلى فرص لتصدير الأسمدة تصل قيمتها إلى 10 مليون دولار لتدخل السوق السويسري لأول مرة وغيرها من السلع.

بالإضافة إلى دولة إسبانيا التي يمكن زيادة صادرات الأجهزة والأدوات الكهربائية لتصل قيمتها حوالي 18 مليون دولار، مقارنة بحوالي 5.5 مليون دولار وكذلك تصدير مواد صيدلانية ودوائية ليصل إجمالي قيمتها 12 مليون دولار.



المصدر: مركز التجارة الدولي.

تابع- فرص زيادة صادرات المملكة

فرص التصدير الواعدة في الأمريكيتين

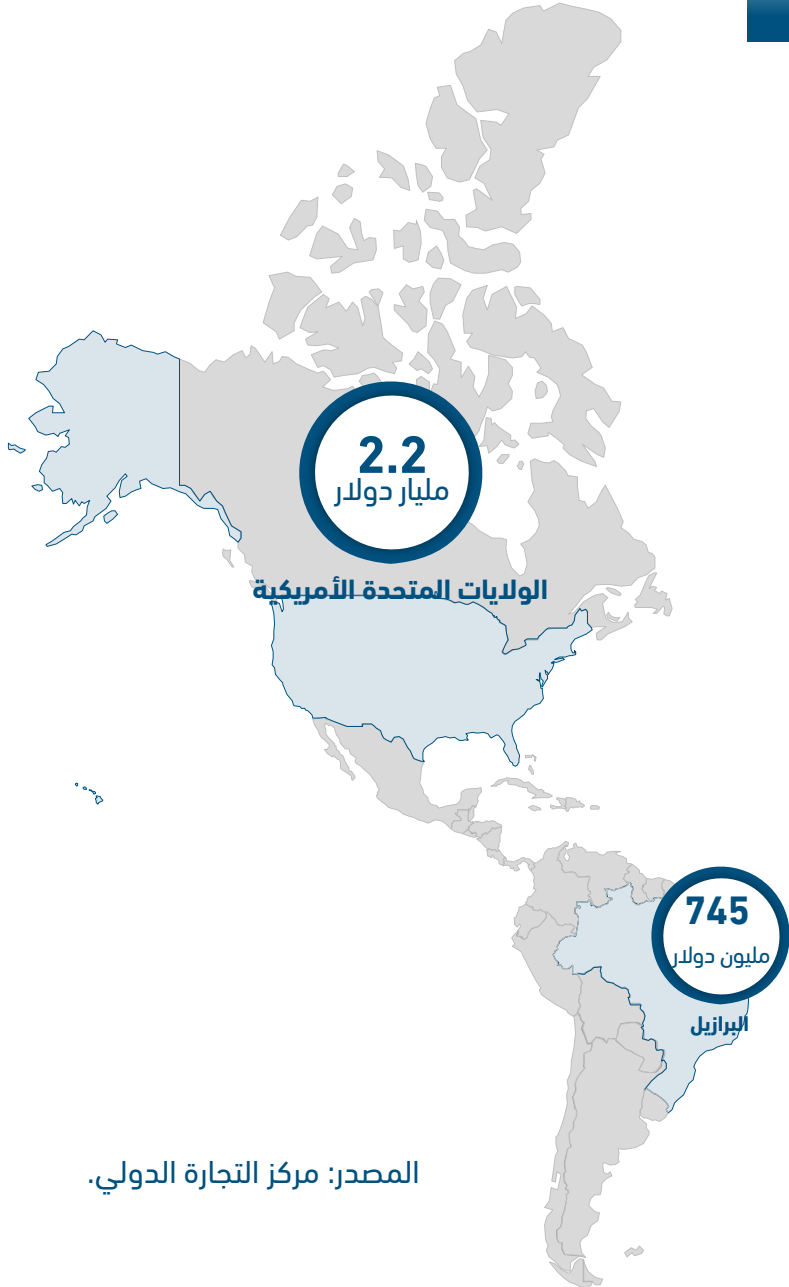
« تتركز فرص التصدير في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية في دولتي الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل.

ومن أهم منتجات التصدير ذات الفرص الواعدة:

« تتوفر فرص تصدير عديدة إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية منها تصدير منتجات غذائية من المملكة إلى الولايات المتحدة بقيمة **73 مليون دولار**، مقارنة بنحو **1.1 مليون دولار**، بجانب زيادة تصدير المنتجات ورقية لتصل قيمتها **52 مليون دولار**، مقارنة بحوالي **3.5 ملايين دولار** وغيرها من المنتجات.

« تعتبر منتجات الأسمدة من أهم السلع التي يمكن زيادة صادراتها إلى البرازيل، لتبلغ قيمة صادرات الأسمدة **623 مليون دولار** مقارنة **548 مليون دولار**، بالإضافة إلى وجود فرص لزيادة صادرات منتجات البلاستيك والمطاط لتصل قيمتها **452 مليون دولار**، مقارنة بحوالي **222 مليون دولار** وغيرها من السلع.

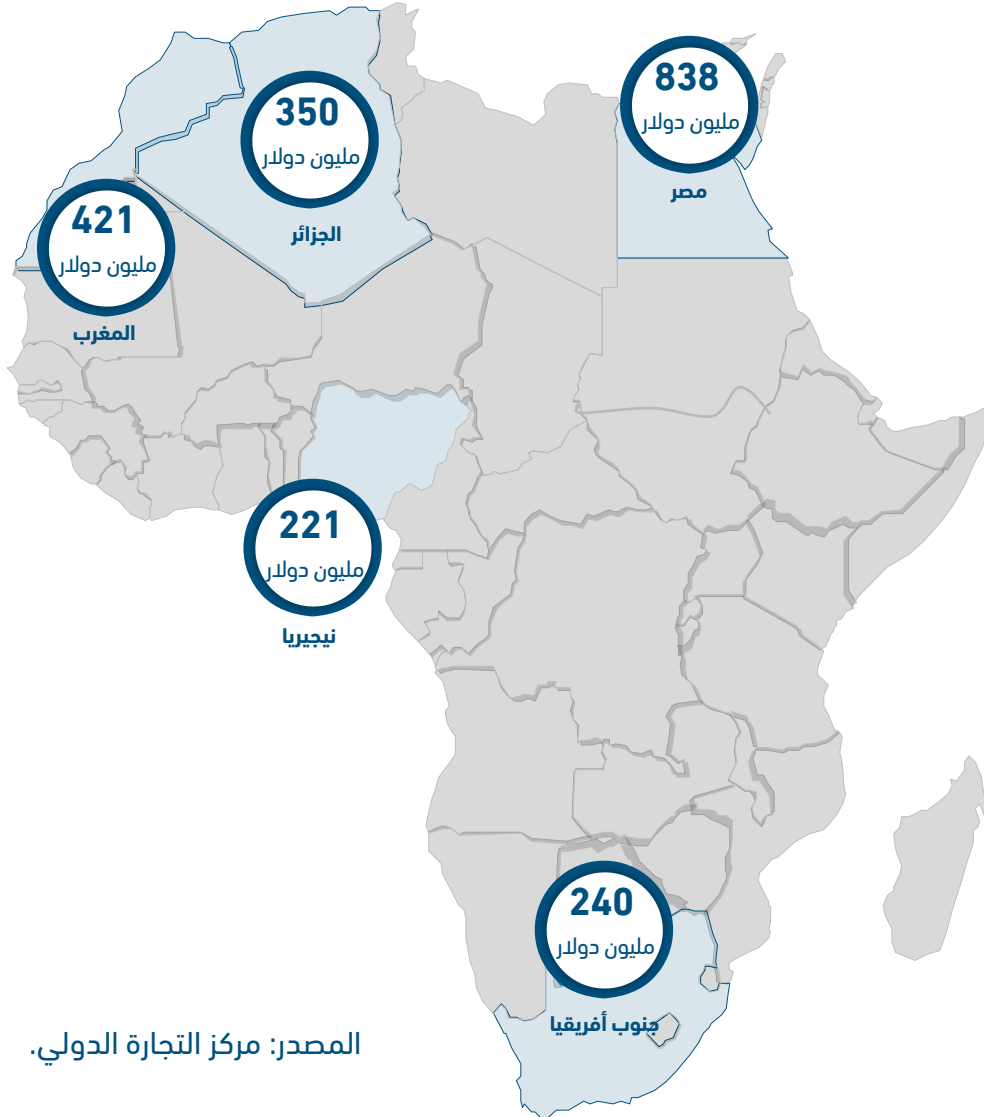
تابع- فرص زيادة صادرات المملكة



المصدر: مركز التجارة الدولي.

فرص التصدير الواعدة في أفريقيا

خريطة فرص التصدير غير المستغلة في أفريقيا



المصدر: مركز التجارة الدولي.

« تتركز فرص التصدير في قارة أفريقيا بشكل رئيس في الدول العربية شمال القارة ودولة جنوب أفريقيا، ودولة نيجيريا.

ومن أهم منتجات التصدير ذات الفرص الواعدة:

« توجد فرص متنوعة لزيادة صادرات المملكة إلى مصر، ومنها تصدير الحيوانات الحية لتصل قيمة صادرات الحيوانات الحية (عدا الدواجن) إلى 12 مليون دولار، مقارنة بـ 3.5 آلاف دولار وأيضاً الأسمدة لتصل قيمتها إلى 11 مليون دولار، مقارنة بحوالي 1.1 مليون دولار وغيرها من السلع.

« كما يتوافر عدد من فرص التصدير لدولة المغرب أهمها إمكانية زيادة صادرات الفواكه لتصل قيمتها إلى 53 مليون دولار، مقارنة بنحو 17 مليون دولار، وكذلك زيادة صادرات الزيوت والدهون النباتية لتصل قيمتها إلى 4.3 ملايين دولار، وغيرها من السلع.

تابع- فرص زيادة صادرات المملكة

آليات للنهوض بصادرات المملكة

توجد عدد الآليات التي سيسهم تطبيقها في زيادة صادرات المملكة من الخدمات والسلع المختلفة، والتي سيتم بيانها على النحو التالي:



« **تعزيز التسويق الدولي من خلال قيام الجهات المعنية المختلفة بالتوسع في التسويق الدولي للخدمات والسلع ، والترويج لها في الأسواق المستهدفة من خلال المعارض الدولية، والتعاون مع الجهات الحكومية في الدول المستوردة.**



« **التركيز على قطاعات معينة سواء صادرات سلعية أو صادرات خدمية حيث يتم التركيز على القطاعات ذات الأولوية، مثل خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمات المالية، وصناعة الآلات والمركبات عن طريق تقديم دعم خاص لهذه القطاعات.**



« **وضع استراتيجية للنهوض بأنشطة إعادة التصدير حيث يمكن للمملكة الاستفادة من موقعها الجغرافي لإعادة تصدير المنتجات، حيث تزيد من قيمة المنتجات المصدرة وتقلل التكاليف.**

تابع- فرص زيادة
صادرات المملكة



« **تحسين الجودة والابتكار** عن طريق دعم الشركات في الحصول على شهادات المطابقة والمواصفات الأجنبية والتوعية بأهمية تلك الشهادات لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تسهيل نفاذ صادرات المملكة في الأسواق الدولية.



« **توفير المعلومات وتأهيل الكفاءات** عن طريق قيام على الجهات الحكومية المعنية بالتوسع في توفير المعلومات حول الأسواق المستهدفة والتدريب للمصدرين المحتملين، وتوعيتهم حول متطلبات التصدير والأسواق المستهدفة.



« **زيادة الدعم الفني والاستشاري المُقدم للشركات المصدرة** سواء من الجهات الحكومية داخل المملكة، أو الملحقيات التجارية بالخارج بهدف دعم الشركات المصدرة حال مواجهتها أية عوائق.

تابع- فرص زيادة
صادرات المملكة

المراجع

المراجع العربية:

1. الهيئة العامة للإحصاء، التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية للعام 2024م.
2. مركز التجارة الدولي، بيانات فرص التصدير غير المستغلة للمملكة العربية السعودية.
3. موقع هيئة تنمية الصادرات السعودية، برنامج صنع في السعودية.
4. هيئة تنمية الصادرات السعودية، التقرير السنوي الثامن 2021م.
5. الهيئة العامة للتجارة الخارجية، التقرير السنوي 2023، 2024.
6. موقع هيئة تنمية الصادرات السعودية، برنامج صنع في السعودية.
7. البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية لشهر مارس 2025.

المراجع الأجنبية:

1. World Bank Group, exports of goods and services (% of GDP) - Saudi Arabia.
2. International Trade Centre, Export Potential Map, Saudi Arabia Profile.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER



قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©